

Distr.: General  
23 August 2024  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة السابعة والأربعون

جنيف، 4-15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5  
و21/16\*

إثيوبيا

\* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

## أولاً- المقدمة وعملية صياغة التقرير

- 1- هذا التقرير هو تحديث للتقدم الذي أحرزته إثيوبيا فيما يتعلق بالتوصيات المائتين والسبعين (270) التي حظيت بالتأييد، والتي اقترحت خلال الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل. ويغطي هذا التقرير في المقام الأول الإجراءات المتخذة في الفترة من أيار/مايو 2019 إلى تموز/يوليه 2024، وهو مقسّم بحسب المجموعات المواضيعية على النحو الذي أوصت به المفوضية السامية لحقوق الإنسان. بيد أن الردود على بعض التوصيات نُقلت إلى مجموعات أخرى بهدف تحسين تناسق التقرير.
- 2- ولقد أعدّ هذا التقرير فريق مشترك بين الوزارات بالتنسيق من وزارة العدل مكوّن من ممثلين عن وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ووزارة التعليم، ووزارة الصحة، ووزارة المرأة والشؤون الاجتماعية، وخدمة اللاجئين والعائدين، واللجنة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث. وقد جُمعت المدخلات الواردة في هذا التقرير من الهيئات الحكومية الاتحادية والإقليمية كافة، إلى جانب منظمات المجتمع المدني ذات الصلة.
- 3- وحرصاً على إثراء هذا التقرير، نُظمت 3 منتديات تشاورية مع جميع الهيئات الحكومية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، وأعضاء البرلمان، والأوساط الأكاديمية ذات الصلة.
- 4- وقدمت إثيوبيا تقريرها الاستعراضيين الوطنيين الطوعيين عن أهداف التنمية المستدامة الأول في عام 2017، والثاني في عام 2022. وقد أُعدّ تقرير الاستعراض الدوري الشامل هذا مع أخذ تقرير الاستعراض الوطني الطوعي للبلد لعام 2022 بعين الاعتبار.
- 5- وخلال الفترة قيد الاستعراض، واجهت إثيوبيا تحديات داخلية وخارجية هائلة أثرت سلباً على تنفيذ التوصيات المقدمة خلال الجولة السابقة وكذلك على التمتع الكامل بالحقوق والحريات. وتشمل هذه التحديات ما يلي: النزاعات الواسعة النطاق التي أودت بحياة الكثيرين وأسفرت عن نزوح الملايين وتدمير الممتلكات العامة والخاصة؛ وجائحة كوفيد-19 التي شكلت خطراً كبيراً على قطاع الصحة العامة وعطلت سلسلة الإمداد على مستوى التجارة الدولية؛ ومختلف النزاعات والحروب الإقليمية والدولية التي ألحقت ضربة كبيرة باليسر الاقتصادي والمالي للنظام الدولي. وعلى الرغم من هذه التحديات الهائلة، تمكنت إثيوبيا من تحقيق نتائج عظيمة يعرضها هذا التقرير.

## ثانياً- تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجولة السابقة

### ألف- قبول المعايير الدولية والتعاون مع مختلف الآليات

قبول المعايير الدولية<sup>(1)</sup> (التوصيات من 1-163 إلى 7-163، و10-163، و15-163)

- 6- جرى التصديق على اتفاقية كمبالا<sup>(2)</sup> بموجب الإعلان رقم 2020/1187.
- 7- وصدقت إثيوبيا على معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنّفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات بموجب الإعلان رقم 2020/1181.
- 8- وصدقت إثيوبيا على البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق كبار السن بموجب الإعلان رقم 2020/1182.

- 9- وأجرت وزارة العدل دراسة تشخيصية للتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ولا تزال الدراسة تنتظر الموافقة عليها.
- 10- وعلاوة على ذلك، يجري العمل على الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

#### التعاون مع هيئات المعاهدات (التوصيتان 163-52 و 163-53)

- 11- وضعت وزارة الخارجية معياراً قائماً على الجدارة لاختيار وتمثيل الرعايا الإثيوبيين لدى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.
- 12- وقدمت إثيوبيا، سعياً منها للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ، تقارير دورية بشأن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية حقوق الطفل، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب خلال الفترة قيد الاستعراض. وفيما يتعلق بالآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، قدمت إثيوبيا تقريرها عن الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في تموز/يوليه 2020، والتقرير الأولي عن بروتوكول مابوتو<sup>(3)</sup> في كانون الثاني/يناير 2024.

#### التعاون مع الإجراءات الخاصة (التوصيتان 163-43 و 163-50)

- 13- تلقت إثيوبيا، تماشياً مع التزامها بتعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة، زيارة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في عام 2023.
- 14- وقدمت إثيوبيا، في إطار التزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، ستة تعهدات خلال الذكرى الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>(4)</sup>.
- 15- وقُدمت ردود على مختلف الاستفسارات والبلاغات، كتلك الواردة من الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي؛ والمقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان؛ والفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات.

#### التعاون بين الدول والمساعدة الإنمائية<sup>(5)</sup> (التوصية 163-112)

- 16- تعمل إثيوبيا بشكل وثيق وبالتعاون مع الشركاء الدوليين بمن فيهم الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ووكالات الأمم المتحدة، وقد تلقت مساعدات مالية وتقنية لتنفيذ المبادرات الوطنية بفعالية، ولا سيما مبادرة العدالة الانتقالية ومبادرة الحوار الوطني.
- 17- وفي أعقاب اتفاق وقف الأعمال العدائية، شُرع في تنفيذ برنامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. وتحقيقاً لهذا الغرض، تعهد الشركاء في التنمية بدعم البرنامج مالياً.
- 18- ويجري تنفيذ تسعة وأربعين مشروعاً في مجالات منها الطاقة المتجددة، وبناء الطرق، وشبكة الأمان، والزراعة، والوقاية من آثار تغير المناخ، وحماية البيئة، بمساعدة إنمائية من البنك الدولي على مدى السنوات الخمس الماضية. وجرى أيضاً تشغيل 9 مشاريع تركز على قطاعات الزراعة والطاقة والقطاعات الاجتماعية والصناعية بمساعدة من بنك التنمية الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، نُفذت 8 مشاريع بتمويل إنمائي من الاتحاد الأوروبي.

الإطار الدستوري والتشريعي<sup>(6)</sup> (التوصيات 163-28، و163-54، و163-55، و163-62، و163-63، و163-68، و163-69، و163-71، و163-72، و163-75، و163-85، و163-87، و163-88، و163-153، و163-187)

19- يعكف البلد على إجراء إصلاحات قانونية بهدف الوفاء بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، استُعيض عن القوانين القمعية السابقة، بما فيها قانون مكافحة الإرهاب بالإعلان رقم 2020/1176، وقانون الإعلام بالإعلان رقم 2021/1238، وقانون منظمات المجتمع المدني بالإعلان رقم 2019/1113، وقانون الانتخابات بالإعلان رقم 2019/1162.

20- وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بتوفير حماية معززة للحقوق، صدر الإعلان الاتحادي رقم 2019/1174 بشأن السجون، والإعلان رقم 2020/1178 بشأن منع وقمع الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، والإعلان رقم 2019/1110 بشأن اللاجئين، والإعلان رقم 2020/1185 بشأن منع خطاب الكراهية ونشر المعلومات المضللة وقمعهما، والإعلان رقم 2019/1156 بشأن العمل، والإعلان رقم 2020/1183 بشأن الإجراءات الإدارية، والإعلان رقم 2021/1234 بشأن المحاكم الاتحادية.

المؤسسات والسياسات<sup>(7)</sup> (التوصيات 163-94، و163-95، و163-100، و163-116، و163-120، و163-133، و163-186، و163-188، و163-189)

21- باستخلاص الدروس المستفادة من تنفيذ المرحلة الثانية من خطة النمو والتحول، اعتمدت خطة إنمائية وطنية للفترة بين عامي 2021 و2030، تتضمن عشر ركائز استراتيجية رئيسية تتمثل في النمو الاقتصادي الجيد والازدهار المشترك، والإنتاجية الاقتصادية والقدرة التنافسية، والقدرات التكنولوجية وبناء الاقتصاد الرقمي، وتمويل التنمية المستدامة، والنمو الذي يقوده القطاع الخاص، والاقتصاد الأخضر القابل للتكيف، والتحول المؤسسي، والإدماج الجنساني والاجتماعي، وإمكانية اللجوء إلى العدالة وفعالية الخدمات العامة، وبناء السلام الإقليمي والتكامل الاقتصادي.

22- واعتمدت الحكومة سياسة وطنية شاملة للخدمة العامة والإدارة تنص على التوجه العام نحو تقديم خدمة عامة مجانية ونزيهة وميسرة ورقمية وكفؤة وفعالة مراعية للتنوع ومشاركة المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة.

23- واعتمدت الحكومة خريطة طريق مدتها ثلاث سنوات (2023-2025) تهدف إلى إحداث التحول في قطاع العدالة وإلى تقديم خدمات نزيهة وفعالة وكفؤة ومنتجة حول الناس في مجال العدالة.

24- وبعد توقيع اتفاق وقف الأعمال العدائية في أعقاب النزاع الشمالي، نشطت الحكومة عملها على مبادرة العدالة الانتقالية التي أفضت إلى اعتماد سياسة العدالة الانتقالية في نيسان/أبريل 2024. وكان الحافز وراء هذه السياسة هو إطار سياسات الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية والمعايير الدولية. وتولت تطوير هذه السياسة مجموعة عمل مستقلة من خلال مشاورات عامة مستفيضة. وتشمل أهداف هذه السياسة ضمان المساءلة وتعويض الضحايا وتعزيز المصالحة ومنع تكرار الانتهاكات.

25- وأنشئت لجنة وطنية لإعادة التأهيل من أجل تنفيذ آليات التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج المنصوص عليها في اتفاق وقف الأعمال العدائية تنفيذاً كاملاً.

26- وأنشئت هيئة للحوار الوطني من أجل تيسير عملية إجراء حوار وطني شامل للجميع بهدف بناء توافق وطني بشأن القضايا الحاسمة ذات الأهمية الوطنية وتعزيز الوثام الوطني.

تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان<sup>(8)</sup> (التوصيات من 163-89 إلى 163-93، ومن 163-96 إلى 163-98، ومن 163-101 إلى 163-110، و163-184)

27- سعياً لضمان استقلالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيز قدراتها، أعيد إنشاء اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان بموجب الإعلان رقم 2020/1224 ومؤسسة أمين المظالم بموجب الإعلان رقم 2019/1142.

28- وبموجب التشريع الجديد، جرت مواءمة ولاية اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان مع مبادئ باريس. ومن ثم، في 7 كانون الأول/ديسمبر 2021، أعاد التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان اعتماد اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان ومنحها المركز "ألف".

29- وعلى نفس المنوال، أدى الإعلان رقم 2019/1142 إلى تعزيز استقلالية المؤسسة ولايتها. ووسع نطاق ولايتها لتشمل التحقيق في الانتهاكات الإدارية التي ترتكبها الكيانات الخاصة بموجب الإعلان رقم 2023/1307.

30- ففي الفترة بين عامي 2023 و2024 وحدها، أُجري 45 تحقيقاً و32 تحقيقاً منهجياً بشأن سوء الإدارة في القطاع الحكومي، وسوي ما نسبته 90 في المائة من الشكاوى الإدارية.

31- وقد عزز الإعلان رقم 2019/1133 قدرة المجلس الوطني للانتخابات في إثيوبيا ونزاهته واستقلالته من خلال دعم مشاركة أصحاب المصلحة في عملية ترشيح أعضاء المجلس.

32- وألغى الإعلان رقم 2019/1162 القيود التي كانت مفروضة سابقاً على مراقبي الانتخابات والمرشحين داخل الدوائر الانتخابية. كما قدّم حوافز محسنة لتعزيز المشاركة السياسية بين صفوف النساء والأشخاص ذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، كفل الإعلان حق الأحزاب السياسية في الدفاع عن نفسها ضد أي شكوى قبل أن يتخذ المجلس قراراً نهائياً.

**خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان<sup>(9)</sup> (التوصيات 163-113، ومن 163-122 إلى 163-124)**

33- أُدرجت التوصيات المقبولة المقدمة في إطار الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل في الخطة السنوية لمكتب خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. وحدّد المكتب المؤسسات المسؤولة وعمّم التوصيات من خلال إنشاء قاعدة بيانات وطنية لتتبع تنفيذها.

34- وبغية وضع خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، أُجريت تقييمات أولية ومشاورات مستفيضة بمشاركة أصحاب المصلحة المعنيين. وعلاوة على ذلك، أنشئت لجان تقنية وتوجيهية لإعدادها.

**التعاون مع منظمات المجتمع المدني<sup>(10)</sup> (التوصية 163-220)**

35- عززت مشاركة منظمات المجتمع المدني إلى حد كبير نتيجة للإصلاح القانوني الذي ينظم عمل هذه المنظمات. فقد استحدث القانون عملية تسجيل شفافة ويمكن التنبؤ بها، وأزال أسقف التمويل وكذلك القيود التي كانت مفروضة سابقاً على قابلية العمل على الأنشطة القائمة على الحقوق. ووفقاً لقانون منظمات المجتمع المدني الجديد، وقانون الانتخابات، وعملية اعتماد تثقيف الناخبين، والتوجيهات بشأن مدونة قواعد السلوك رقم 2020/04، اعتمد المجلس الوطني للانتخابات في إثيوبيا 35 منظمة من منظمات المجتمع المدني لمراقبة الانتخابات و155 منظمة من منظمات المجتمع المدني لتقديم التريبة المدنية وتثقيف الناخبين في الانتخابات العامة لعام 2021.

36- وعملاً بقانون منظمات المجتمع المدني الجديد، أنشئ مجلس منظمات المجتمع المدني الذي يمثل قطاع المجتمع المدني ويضطلع بتنسيق أعماله، وذلك في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وعلاوة على ذلك، أنشئ مجلس يتألف من 11 عضواً يمثلون الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات والخبراء المستقلين ومهمته وضع التوجيهات السياساتية وتلقي التظلمات المتعلقة بمقررات السلطة.

#### الحوكمة الرشيدة<sup>(11)</sup> (التوصية 163-138)

37- سعياً لمكافحة سوء الإدارة وتعزيز الحوكمة الرشيدة، أصدرت حكومة إثيوبيا الإعلان رقم 2020/1183 بشأن الإجراءات الإدارية. ويهدف هذا القانون إلى ضمان تنفيذ القوانين تنفيذاً فعالاً، ومساءلة الموظفين العموميين وتعزيز الشفافية. وينظم القانون أيضاً الوكالات الإدارية لحماية الحقوق والمصالح العامة. وعلاوة على ذلك، أصدرت السلطات الإقليمية قوانينها الخاصة لتعزيز مبادئ الحوكمة هذه.

38- وفي نيسان/أبريل 2024، اعتمدت حكومة إثيوبيا السياسة الشاملة للخدمة العامة والإصلاح الإداري بغرض تحديث الخدمة المدنية، وتعزيز تقديم الخدمات، وتبسيط البيروقراطية، وزيادة كفاءة الحكومة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وبناء ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية، وكفالة التنوع والشمولية.

39- واتخذت اللجنة الاتحادية للأخلاقيات ومكافحة الفساد تدابير متعددة لمنع الفساد في البلد، من بينها إنشاء منتدى يضم منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية في حزيران/يونيه 2024، بالإضافة إلى إنشاء لجنة وطنية لمكافحة الفساد في عام 2022 لقمع مخططات الفساد من جانب المسؤولين الحكوميين.

40- ولمعالجة مساعي تقرير المصير من جانب مختلف المجموعات، أنشئت أربع ولايات إقليمية جديدة من خلال استفتاء تشاركي أداره المجلس الوطني للانتخابات في إثيوبيا<sup>(12)</sup>.

#### التتقيف في مجال حقوق الإنسان<sup>(13)</sup> (التوصيات 163-114، و163-115، و163-117، و163-118، و163-121، و163-125، و163-313)

41- أضيف إلى أحد المناهج الجديدة التي طُبقت في جميع المدارس المتوسطة والثانوية مادة المواطنة والتربية الأخلاقية التي تعزز حقوق الإنسان وواجبات المواطن والمشاركة الفعالة في الشؤون العامة.

42- ووقّعت وزارة التعليم واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم لزيادة إدماج التتقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج التعليمية بهدف تحسين توافر التتقيف بشأن حقوق الإنسان.

43- كما وضعت اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان منهجاً دراسياً في 11 مجالاً مواضيعياً لتحسين التتقيف بحقوق الإنسان وإذكاء الوعي بها.

44- وقدمت وزارة العدل التدريب الأساسي في مجال حقوق الإنسان إلى 250 9 فرداً من أفراد الشرطة والنيابة العامة والقضاة وعامة الناس وموظفي الخدمة المدنية. كما درّبت 3 064 فرداً من أفراد الشرطة وقوات الأمن على التخفيف من حدة النزاعات. وقدمت أيضاً مكاتب العدالة الإقليمية دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان.

45- وفي الفترة بين تموز/يوليه 2022 وأيار/مايو 2024، قدمت اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان 12 دورة مكثفة لفائدة 340 مشاركاً ونفذت 8 جلسات توعية لما عدده 235 مشاركاً للتخفيف من التمييز والقوالب النمطية ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.

46- وُزِدَ ما مجموعه 19 450 من مديري وقادة السجون بتدريبات أثناء ساعات العمل بشأن حقوق الإنسان المكفولة للسجناء، وذلك بغرض منع وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان المكفولة للسجناء وضمن المساواة عنها.

المساواة وعدم التمييز<sup>(14)</sup> (التوصيات من 127-163 إلى 129-163، و163-261، و163-263، و163-289، و163-303، ومن 310-163 إلى 313-163)

47- ومن منظور كفالة المساواة في حقوق التعليم لجميع الفئات الإثنية، يقدّم التعليم ما قبل الابتدائي بما عدده 63 لغة محلية، بينما يقدّم التعليم الابتدائي (المستوى الأول/الدورة الأولى) بما عدده 57 لغة محلية.

48- وسعيًا لتوكيد حقوق المهاجرين واللّاجئين والنازحين داخلياً والأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم، عُقدت اجتماعات تشاورية بشأن إدارة الحكومة للمدارس الثانوية المضيفة للّاجئين؛ وجرى توفير أموال تكملية للمدارس في خمس ولايات إقليمية مضيفة للّاجئين والنازحين داخلياً؛ ودورات تدريبية على استراتيجيات التعلم-التعليم الذاتي الموجه لمديري المدارس المضيفة للّاجئين.

49- وُزِعَت أجهزة لوحية لأغراض تعليمية على 50 مدرسة ابتدائية ومتوسطة مضيفة للّاجئين والنازحين داخلياً. وعلاوة على ذلك، ولإلحاق اللّاجئين بالمدارس وتقليل معدل تسربهم من التعليم، وُزِعَت أكثر من 1,2 مليون فوطاة صحية قابلة لإعادة الاستخدام في المدارس المضيفة للّاجئين في خمس أقاليم.

50- وللتصدي للوصم والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وُزِعَ 10 000 منشور و5 000 كتيب يركز على تغيير السلوك، ووضعت الصيغة النهائية لأمر توجيهي بشأن تحسين تقديم الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية وُزِعَت 3 000 نسخة منه؛ ويقدم منذ عام برنامج إذاعي على الهواء كل أسبوعين يركز على مهارات التواصل الرامية إلى تغيير السلوك؛ وتُفَعِدَت آليات أخرى للوصول إلى القطاعات الضعيفة من خلال برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من بينها المناقشات الجماعية وبرامج الأقران التي سمحت بالوصول إلى ما يقرب من 1,5 مليون شخص في عام واحد.

51- وعلاوة على ذلك، قدمت حكومة إثيوبيا خطة استراتيجية وطنية لمكافحة السل والجذام (2021-2026) تهدف إلى القضاء على انتقال العدوى بالجذام ومكافحة الوصم وضمن احترام حقوق الإنسان وكرامة ضحايا الجذام. كما أنشئت إدارة مخصصة في وزارة الصحة للتركيز على مكافحة الجذام والحد من الوصم وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات.

52- وفي سبيل مكافحة الوصم والتمييز اللذين يتجلبان من خلال توجيه بعض الازدرائية والمهينة الشائعة على نطاق واسع ضد الأشخاص المصابين بالجذام وأسرهم، استغلّت الحكومة اليوم العالمي للجذام لإنكاء الوعي العام. ومنذ عام 2019، نُظِمَت أكثر من 7 560 حملة توعية وصلت إلى 32 مليون شخص، بمن فيهم المصابون بالجذام.<sup>(15)</sup>

53- وعلاوة على ذلك، استُحدثت المرحلة الثانية من خطة تحويل قطاع الصحة التغطية الصحية الشاملة التي تشمل الأشخاص المصابين بالجذام. وتحدد المرحلة الثانية 14 توجهاً استراتيجياً رئيسياً يشمل التركيز على الوقاية من الأمراض المعدية الرئيسية، بما فيها الجذام، ومكافحتها وإدارتها، والتعامل مع الوقاية من العجز بسبب الجذام، وتعزيز خدمات إعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة.

54- ومنذ إصدار الإعلان رقم 2019/1113، تعمل الحكومة بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني مثل الرابطة الوطنية الإثيوبية للأشخاص المصابين بالجذام<sup>(16)</sup> بالإضافة إلى الهيئات الدولية من أجل دعم خطوات إثيوبيا نحو تحقيق هدف القضاء على الجذام. وقد ازداد عدد منظمات المجتمع المدني التي

تركز على مكافحة الجذام بشكل ملحوظ، حيث أصبح هناك 7 منظمات إقليمية وأكثر من 74 مكتباً فرعياً على المستوى القطري.

55- وبُذلت جهود لتحسين إمكانية حصول الأطفال المرتبطة أوضاعهم بالشوارع على الخدمات الطبية. وبناءً على ذلك، أُجريت خدمات الفحص الطبي في الميدان وداخل المستشفيات، وخصّصت سبعة مستشفيات في أديس أبابا لتقديم الخدمات الطبية المجانية.

56- وتشارك جهات فاعلة متعددة في الجهود المبذولة على الصعيد الوطني سعياً للقضاء على القوالب النمطية والتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. فعلى سبيل المثال، تشارك اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان بفعالية في مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى إنكاء الوعي حول ما يواجهه الأشخاص ذوو الإعاقة من تمييز وعوائق تحول دون إمكانية الوصول. وتشمل هذه الأنشطة رصد حقوق الإنسان وإجراء التحقيقات والبحث.

### الحق في التنمية<sup>(17)</sup> (التوصيات 163-111، ومن 163-134 إلى 163-137)

57- على الرغم من التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والنزاعات المحلية والدولية، تحافظ إثيوبيا على الزخم الناجم عن خططها السابقة للنمو والتحول الثنائية المراحل من خلال وضع خطة للتنمية الوطنية تهدف إلى تحقيق الأهداف الوطنية الرئيسية الرامية إلى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة للجميع تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة<sup>(18)</sup> وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

58- ومنذ عام 2020، نُفذت خطة الإصلاح الاقتصادي المحلي لمعالجة المشاكل الهيكلية على صعيد الاقتصاد الكلي، وتعزيز الإنتاجية القطاعية، ودعم نمو القطاع الخاص، والحد من مواطن الضعف المتعلقة بالديون، وإيجاد فرص عمل مستدامة.

59- وارتفع الناتج المحلي الإجمالي للبلد من 6,4 في المائة في الفترة 2019-2020 إلى 7,2 في المائة في الفترة 2022-2023؛ وارتفع نصيب الفرد (الاسمي) إلى 1 891 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (دولاراً) في الفترة 2023-2024 مقابل 1 080 دولاراً في الفترة 2019-2020.

60- وبغرض تهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية والاستثمار والنهوض بأهداف التنمية المستدامة، اتخذت الحكومة خطوات مهمة بشأن الإصلاحات القانونية، شملت سنّ القانون التجاري الجديد والإعلان رقم 2020/1180 بشأن الاستثمار.

61- ولحماية أشد الفئات استضعافاً، تستخدم الحكومة أيضاً أدوات تتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي مثل صندوق تثبيت سعر الوقود ودعم زيت الطعام والقمح والأسمدة. وفي الفترة 2021-2022، أنفقت الحكومة حوالي 2,5 بليون دولار على تثبيت سعر الوقود وحده.

62- وفي نيسان/أبريل 2024، اعتمدت حكومة إثيوبيا سياسة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتعزيز نمو تلك المشاريع ودعم الأعمال التجارية غير الرسمية.

63- وفيما يتعلق بإيجاد فرص عمل، أُوجدت 3,1 ملايين وظيفة في عام 2023، تشمل 100 000 فرصة عمل في الخارج. وفي عام 2024 وحده، تم خلق فرص عمل لـ 3 ملايين مواطن، منها 314 000 وظيفة في الخارج.



### حقوق الإنسان وتغير المناخ<sup>(19)</sup> (التوصيات 139-163، و163-141، و163-142)

64- نفذت إثيوبيا سياسات واستراتيجيات متعددة للتصدي لتغير المناخ سعياً منها لبناء اقتصاد قابل للتكيف مع تغير المناخ على النحو الوارد في المساهمات المحددة وطنياً لعام 2021، بصيغتها المحدثة، وخطة التكيف الوطنية لعام 2019 التي تشكل استراتيجية الاقتصاد الأخضر القادر على التكيف مع تغير المناخ لعام 2011.

65- وقد دخلت السياسة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث التي نُقحت بحيث تتماشى مع إطار سيندادي للحد من مخاطر الكوارث حيز النفاذ منذ شباط/فبراير 2024 وأدمجت في خطة التنمية الوطنية. وتشمل مبادرات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه التي شُدد عليها في هذه السياسة، الاستثمار في الطاقة الخضراء، والإنتاج المستدام، والزراعة الذكية مناخياً، وحفظ التربة والمياه، والتحريج، والإدارة المستدامة للأراضي، والحصول على المياه الصالحة للشرب، وحفظ التنوع البيولوجي.

66- وأطلقت إثيوبيا في عام 2019 مبادرة الإرث الأخضر التي أضحت برنامجاً وطنياً رائداً. فمن خلال هذه المبادرة، تم حشد أكثر من 21 مليون متطوع في جميع أنحاء البلد لزراعة أكثر من 25 بليون شتلة. ونتيجة لهذه المبادرة، ارتفعت نسبة الغطاء الحراجي إلى 23,6 في المائة بحلول عام 2023 مقارنة بما نسبته 17,2 في المائة في عام 2019.

67- وقد اعترفت حكومة إثيوبيا بأن تغير المناخ يشكل أحد التحديات الحاسمة، ونتيجة لذلك تعترف خطة التنمية الوطنية ببناء اقتصاد أخضر قابل للتكيف مع تغير المناخ كركيزة استراتيجية. وعلاوة على ذلك، اعتمدت استراتيجية التنمية طويلة الأجل المنخفضة انبعاثات الكربون والقادرة على الصمود أمام تغير المناخ، وهي استراتيجية تعترم إثيوبيا تنفيذها في الفترة بين عامي 2021 و2050 تأكيداً لالتزامها البيئي.

68- وصَدّقت إثيوبيا على تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال<sup>(20)</sup> في تموز/يوليه 2019، حيث التزمت بالحد تدريجياً من استهلاك مركبات الكربون الهيدروفلورية وإنتاجها.

### حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب<sup>(21)</sup> (التوصيات من 163-58 إلى 163-62، و163-143، و163-144)

69- أولي اهتمام كبير أثناء عملية صياغة الإعلان رقم 2020/1176 لضمان التوافق مع المعايير الدولية المقبولة لحقوق الإنسان وتجنب فرض قيود لا مبرر لها على الحيز المدني.

70- ويهدف توسيع الحيز المدني والسياسي وتعويض العجز الديمقراطي الذي تعاني منه الأمة، اتخذت الحكومة خطوات جريئة في مجال القانون الانتخابي والإصلاح المؤسسي. ويُعد اعتماد الإعلان رقم 2019/1133 والإعلان رقم 2019/1162 وتعديله من الأمثلة البارزة في هذا الصدد.

71- وعلى الرغم من أن عملية تعديل الإعلان المتعلق بالجرائم الحاسوبية لا تزال جارية، فإن إثيوبيا أحرزت قفزة إلى الأمام باعتمادها الإعلان رقم 2024/1321 المتعلق بحماية البيانات الشخصية. ذلك أن هذا القانون يضع احترام وحماية الحقوق والحريات الأساسية، ولا سيما الحق في الخصوصية، في صميمه.

72- ونظراً للموقع الجغرافي السياسي والعوامل الداخلية والخارجية المؤدية لجرائم الإرهاب، ظلت حكومة إثيوبيا يقظة في مكافحة الإرهاب ومنع وقوعه على الصعيدين القطري والإقليمي. فما فتت إثيوبيا تشارك بنشاط في مبادرات مكافحة الإرهاب في أفريقيا، وخاصة في الصومال.

73- وعلاوة على ذلك، واصلت حكومة إثيوبيا جهودها لمكافحة الإرهاب في القرن الأفريقي. وفي هذا الصدد، ترد إثيوبيا على قائمة أكبر المساهمين بالقوات وأفراد الشرطة في الاتحاد الأفريقي وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

## باء - الحقوق المدنية والسياسية

## حق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه

الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً<sup>(22)</sup> (التوصية 163-200)

- 74- تعمل حكومة إثيوبيا على محاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها عمليات القتل خارج نطاق القضاء، من خلال آلياتها الرسمية. وفي هذا الصدد، أحيل إلى المحاكم خلال الفترة قيد الاستعراض 42 ملف ادعاء بشأن 117 2 متهماً في جرائم تنطوي على عمليات قتل خارج نطاق القضاء وجرائم أخرى ارتكبت في سياق النزاعات. ومن بين هؤلاء المتهمين مسؤولون عسكريون رفيعو المستوى، وأفراد شرطة وعسكريون من رتب متوسطة، بالإضافة إلى مسؤولين في الإدارات المحلية.
- 75- وعلاوة على ذلك، قامت قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية، من خلال آلياتها القضائية العسكرية، بمحاسبة 39 فرداً من أفرادها ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات قتل خارج نطاق القضاء. ومن بين هؤلاء، أدانت المحكمة العسكرية 27 شخصاً وحكمت عليهم بالسجن لفترات تتراوح ما بين سنتين والسجن المؤبد.

الحرية والأمن (التوصيتان 163-181، و163-183)

- 76- اضطلعت حكومة إثيوبيا بمسؤوليتها من خلال نشر فرق الاستجابة السريعة من الشرطة الاتحادية وقوات الدفاع الوطنية الإثيوبية لمنع انتشار النزاع إلى المجتمعات المحلية الأخرى والحد من وقوع المزيد من الضحايا والأضرار في الممتلكات.
- 77- وفي سبيل إحلال السلام الدائم بين المجتمعات المحلية المتنازعة، أجرت حكومة إثيوبيا مناقشات عامة وسعت إلى المصالحة بين المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاع. ومن خلال هذه العمليات، توصلت الأطراف المتنازعة إلى اتفاق، وعاد الملايين من النازحين داخلياً إلى ديارهم طوعاً، وألقى الآلاف ممن كانوا ضالعين في النزاعات أسلحتهم واندمجوا في مجتمعاتهم المحلية<sup>(23)</sup>
- 78- ولإرساء السلام المستدام وحماية حرية الناس وأمنهم بشكل أفضل، وقّعت حكومة إقليم بني شنقول غوموز اتفاق سلام مع الحركة الديمقراطية الشعبية في غوموز والحركة الشعبية لتحرير بني شنقول، وهي جماعة مسلحة، في 14 حزيران/يونيه 2024.
- 79- وعلاوة على ذلك، اتخذت إثيوبيا تدابير لحل التوترات بين الأديان والإثنيات وتشجيع الحوار بين مختلف فئات المجتمع. ومن المعالم البارزة في هذا المنظور إنشاء لجنة الحوار الوطني الإثيوبية بموجب الإعلان رقم 2021/1265. فلقد أنشئت هذه اللجنة لتيسير المشاورات الوطنية بغية تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وضمان إجراء حوارات شاملة وشفافة وفعالة.
- 80- وما فتئت حكومة إثيوبيا تدعو إلى إجراء محادثات سلام مع المتمردين المسلحين الناشطين في ولايتي أمهرة وأرووميا الإقليميتين. وفي هذا الصدد، انخرطت حكومة إثيوبيا في مفاوضات مع جيش تحرير أرومو. وعلاوة على ذلك، ولحل النزاع المسلح الدائر في إقليم أمهرة، شكّلت لجنة مكونة من 15 عضواً لجلب الجماعات المتمردة والحكومة إلى طاولة المفاوضات.

حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة<sup>(24)</sup> (التوصيات من 154-163 إلى 157-163)

81- صاغت حكومة إثيوبيا الإعلان المتعلق بالجرائم الدولية كجزء من مبادراتها المتعلقة بالعدالة الانتقالية. ويهدف هذا التدبير التشريعي إلى معالجة الجرائم التي لم يكن القانون قد تناولها بعد والناجمة عن أعمال عنف ونزاعات مسلحة سابقة، لا سيما تجريم التعذيب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والاختفاء القسري والعنف الجنساني وجرائم الحرب.

82- وقد أنشأ الإعلان المتعلق بالسجون آلية واضحة للبت في الشكاوى الواردة من السجناء بما يتيح لهم الإعراب عن تظلماتهم المتعلقة بظروف الاحتجاز والتماس سبل الانتصاف.

83- وعلاوة على ذلك، منح هذا القانون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان<sup>(25)</sup> إمكانية زيارة مرافق السجون دون قيود وإبلاغ السلطات المعنية بالنتائج التي تتوصل إليها أو نشر تقاريرها على الملأ. وكان لذلك تأثير تموجي، حيث اعتمدت الولايات الإقليمية تشريعات مماثلة.

84- ووفقاً لهذا القانون، مَثَل أكثر من 90 مسؤولاً في المؤسسات الأمنية وإدارة السجون أمام المحاكم، وأدين بعضهم بتهمة ارتكاب جرائم تعذيب وغيرها من الجرائم ذات الصلة.

ظروف الاحتجاز<sup>(26)</sup> (التوصيات 163-179، و163-180)

85- أنشأت حكومة إثيوبيا سجنين في ديري داوا وزيواي وهما مركزان مطابقان للمعايير الدولية المقبولة لظروف الاحتجاز. ويجري العمل على استكمال أعمال بناء سجنين جديدين، هما سجن أبا صموئيل وشواروبيت، اللذين سيضمّان زنانات حديثة ومباني إدارية ومدارس أكاديمية ومهنية.

86- وشهدت ميزانية الإعاشة اليومية لكل سجين زيادة ملحوظة خلال الفترة قيد الاستعراض. ويشمل ذلك زيادة في ميزانية الوجبات اليومية، وتوفير المواد الصحية الأساسية، ونفقات الرعاية الصحية للسجناء. ويجري أيضاً تنفيذ مبادرات مماثلة في الأقاليم.

87- وتحتوي مراكز الإصلاحات الاتحادية والإقليمية على أجزاء/مناطق منفصلة للسجنات والأحداث الجانحين الذين تزيد أعمارهم على 15 عاماً. وبالمثل، أعيد بناء مركز إعادة تأهيل الأطفال المخالفين للقانون الذين تتراوح أعمارهم بين 9 و15 عاماً، بطاقة استيعابية تصل إلى 700 نزيل، في أديس أبابا وبدأ تشغيله في أيلول/سبتمبر 2022. ويتكون المركز من 17 مبنى يحتوي على غرف وورش للتدريب المهني وفصول دراسية وقاعات اجتماعات ومكتبة وغرف للدعم النفسي والاجتماعي ومرافق رياضية.

إقامة العدل والمحاكمة العادلة<sup>(27)</sup> (التوصيات 163-117، و163-186، و163-187، و163-189، و163-190، ومن 163-197 إلى 163-199، و163-203، و163-296)

88- فيما يتعلق بضمان استقلالية القضاء، صدر الإعلان رقم 2021/1234 بشأن المحاكم الاتحادية الذي ينص على استقلالية المحاكم ونزاهتها. ويواصل هذا الإعلان تقديم ممارسة الإدارة الذاتية القضائية لكل من الميزانية والموارد البشرية.

89- وما فتئت الجهات الحكومية وغير الحكومية تشارك في تدريب أفراد الشرطة. فعلى سبيل المثال، أجرت وزارة العدل تدريباً على إدارة النزاعات لما عدده 3 324 فرداً من أفراد الشرطة وغيرهم من أفراد الأمن بين عامي 2019 و2023.

90- وبفضل تعديل القانون الذي ينظم منظمات المجتمع المدني، أصبح هناك الآن حيز أوسع للمدافعين عن حقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، بات المدافعون عن حقوق الإنسان والمنظمات التي تتبع النهج القائمة على الحقوق يمارسون بحرية ولايتهم المتمثلة في الطعن في قرارات الحكومة أمام المحاكم بسبب مزاعم وقوع انتهاكات للحقوق.

*الحق في سبيل انتصاف فعال (التوصيات 163-197، و163-198، و163-203)*

91- على نحو ما ذكر أعلاه، مرت إثيوبيا بسلسلة من النزاعات العنيفة منذ الاستعراض الأخير. وتحاول حكومة إثيوبيا بلا كلل اتخاذ تدابير تصحيحية لمنع وقوع نزاعات من هذا القبيل وضمان المساءلة في هذا الصدد. وتشمل هذه الجهود إنشاء هيئة الحوار الوطني واعتماد سياسة العدالة الانتقالية.

92- وقد سمحت حكومة إثيوبيا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان بإجراء تحقيق مشترك في الفظائع التي ارتكبت في سياق النزاع الذي شهدته الجزء الشمالي من البلد في آذار/مارس 2021. وبناءً على نتائج التحقيق المشترك وتوصياته، أطلقت حكومة إثيوبيا مبادرات من بينها مبادرة العدالة الانتقالية.

93- وشرعت حكومة إثيوبيا في إعداد سياسة العدالة الانتقالية التي يتولى صياغتها فريق خبراء عامل مستقل. ولقد صاغ الفريق العامل هذه السياسة بعد مناقشات مستفيضة عُقدت في جميع أنحاء البلد مع أصحاب المصلحة المعنيين وممثلين عن عامة الناس وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

94- واعتمد مجلس الوزراء في 17 نيسان/أبريل 2024 هذه السياسة الجاري تنفيذها. وهي تعترف بالمساءلة، وتقصي الحقائق والوقائع، والمصالحة، وجبر الضرر، والإصلاح المؤسسي باعتبارها قيماً ومبادئ أساسية. ووفقاً لهذه السياسة، سيجري التعامل مع جميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في البلد منذ عام 1995 من خلال آلية للعدالة الانتقالية. وستعمل الآلية من خلال مؤسسات مستقلة ومختصة مزعم إنشاؤها وفقاً لمبادئ السياسة.

95- ومن ناحية أخرى، وفيما يتعلق بالنزاع الدائر في شمال إثيوبيا، أبلغ عن العديد من الادعاءات التي تقيد بوقوع فظائع وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من خلال النتائج التي توصل إليها فريق التحقيق المشترك. وفي هذا الصدد، اتخذت حكومة إثيوبيا خطوات مهمة في التحقيق وحفظ الأدلة من شأنها أن تساعد على اتخاذ تدابير المساءلة.

96- وكانت الخطوة الأولى التي اتخذت في هذا الصدد هي إنشاء فرقة العمل المشتركة بين الوزارات لتحديد تدابير الاستجابة ذات الصلة ضد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في سياق النزاع. ولقد صاغ فريق العمل، من خلال لجنته الفرعية وهي لجنة التحقيق والملاحقة القضائية، استراتيجية للتحقيق وأنجز مهمته.

97- وتمكنت لجنة التحقيق والملاحقة القضائية من جمع 10 069 شهادة أدلى بها شهود؛ وينحدر 9 552 من هؤلاء الشهود، بمن فيهم الشهود الضحايا، من إقليم أمهرة، بينما ينحدر 517 منهم من إقليم عفار. وعلاوة على ذلك، تمكنت لجنة التحقيق والملاحقة القضائية من جمع كم هائل من الأدلة الوثائقية وتسجيلات الفيديو والصور الفوتوغرافية بما يشمل 3 087 وثيقة مكتوبة و2 599 تسجيلاً بالفيديو وصوراً فوتوغرافية تظهر أو تؤكد ارتكاب الجرائم المزعومة، أو تحتوي على شهادات طبية وإثباتات على وقوع وفيات وأدلة على الأضرار التي لحقت بالممتلكات العامة والخاصة وتقييمها.

98- وأنشئت أيضاً شراكة مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس لإنصاف ضحايا العنف الجنسي والجسدي في إقليم عفار وأمهرة. ودخلت فرقة العمل المشتركة بين الوزارات، من خلال وزارة العدل، في مفاوضات

مع المؤسسة بشأن هذا المشروع الخاص لإنصاف نحو 770 ضحية من ضحايا العنف الجنساني وإعادة تأهيلها اقتصادياً في المناطق المتأثرة بالنزاع، ولا سيما ضحايا العنف الجنسي والجنساني في أقاليم عفار وأمهرة وتيغراي.

### الحريات الأساسية والمشاركة في الحياة العامة

حرية الفكر والوجدان والدين<sup>(28)</sup> (التوصيات من 163-209 إلى 163-216)

99- تعتبر الحكومة الجماعات الدينية شركاء أساسيين في التنمية وبناء السلام، وتشركهم بانتظام في المناقشات المتصلة بالحرية الدينية ودورها المجتمعي. وتشمل هذه المناقشات الجماعات الدينية ومنظمات المجتمع المدني الدينية والزعماء الدينيين والأتباع.

100- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اكتسب كل من المجلس الإثيوبي لكنائس مؤمني الإنجيل والمجلس العام للشؤون الإسلامية الإثيوبية الشخصية الاعتبارية بموجب الإعلانين رقم 2020/1208 و2020/1207. وفي نفس الفترة، جرى تسجيل 477 منظمة دينية.

101- وعلاوة على ذلك، يجيز قانون الإعلام الجديد، الذي دخل حيز النفاذ في عام 2021، للمنظمات الدينية تقديم طلبات للحصول على تراخيص البث. واعتباراً من أيلول/سبتمبر 2023، أصبح البلد يستضيف 35 قناة فضائية دينية.

102- ولتخفيف حدة التوتر بين الأديان، بُذلت جهود دؤوبة من خلال لجنة الحوار الوطني ووزارة السلام والمجلس المشترك بين الأديان.

حرية الرأي والتعبير (التوصيات 163-56 و163-219)

103- يعترف قانون الإعلام الجديد بأهمية حرية التعبير والإعلام في ضمان احترام الحقوق والحريات الأساسية. ويشير كذلك إلى الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام والذي لا غنى عنه في بناء نظام ديمقراطي في البلد. وتحقيقاً لهذه الغاية، جعل القانون هيئة الإعلام، وهي السلطة التنظيمية، مستقلة عن السلطة التنفيذية بجعلها مسؤولة مباشرة أمام السلطة التشريعية.

104- وسعياً لحماية حريات وسائل الإعلام وتعزيز مهنتها وتعزيز مشاركتها في بناء الديمقراطية والسلام، أقرّ قانون الإعلام الجديد إنشاء جمعيات إعلامية. وبناءً على ذلك، يعمل مجلس الإعلام الإثيوبي، وهو كيان ذاتي التنظيم ومسجل رسمياً، على حماية الحريات الإعلامية وتعزيز المهنية والعمل كمنتدى للشكاوى المقدمة ضد وسائل الإعلام.

105- وخلال الفترة قيد الاستعراض، ساهمت الإصلاحات القانونية والمؤسسية المنكورة أعلاه مساهمة كبيرة في تهيئة بيئة حرة للمدافعين عن حقوق الإنسان وعملهم الفعال في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها.

الحق في التجمع السلمي<sup>(29)</sup> (التوصية 163-217)

106- شارك عدد من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في إجراء دورات تدريبية لأفراد الأمن وإنفاذ القانون. وفي هذا الصدد، دُرّب ما مجموعه 26 033 من أفراد إنفاذ القانون على إدارة واستخدام القوة في سياق التجمعات العامة في الفترة بين عامي 2019 و2023.

حرية تكوين الجمعيات (التوصية 163-66)

107- سنّت إثيوبيا الإعلان رقم 2019/1113، الذي يهدف إلى تفعيل حرية تكوين الجمعيات بشكل كامل. ومنذ صدور هذا القانون، شهد البلد طفرة في عدد منظمات المجتمع المدني المسجلة.

الحق في المشاركة في الحياة العامة والحق في التصويت<sup>(30)</sup> (التوصيات من 163-204 إلى 163-207)

108- أنجز العديد من المهام لتهيئة الظروف المواتية لإجراء الانتخابات الوطنية السادسة في إثيوبيا. وكان أولها سنّ قانون انتخابي منقح<sup>(31)</sup> يستوفي المعايير الدولية ويمنح جميع الإثيوبيين المؤهلين فرصة متساوية للمشاركة في الاقتراع الشعبي.

109- وقد منح هذا القانون أشد فئات المجتمع استضعافاً، ولا سيما النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والنازحين داخلياً، فرصة أفضل للمشاركة في الانتخابات. فعلى سبيل المثال، يأخذ هذا القانون ترشيحات النساء والأشخاص ذوي الإعاقة في الحسبان باعتبار ذلك أحد معايير تحديد المنحة المالية السنوية المخصصة للأحزاب السياسية.

110- وقد وضع قانون الانتخابات آلية واضحة للنازحين بحيث يمكنهم من الإدلاء بأصواتهم في مراكز اقتراع خاصة من المقرر تشكيلها في الأماكن التي يقيمون فيها مؤقتاً. وعليه، يُسرت الظروف خلال الانتخابات الوطنية السادسة من أجل تمكين النازحين داخلياً من الإدلاء بأصواتهم في مراكز اقتراع خاصة تم تشكيلها في الأماكن التي يقيمون فيها مؤقتاً.

111- ولضمان السلام والأمن وتوسيع الحيز السياسي في جميع أنحاء البلد، بجانب جهود أخرى، عدلت الحكومة في حزيران/يونيه 2024، الإعلان بشأن الانتخابات وتسجيل الأحزاب السياسية وأخلاقيات الانتخابات، والذي يسمح للأحزاب السياسية المتهمه بارتكاب أعمال عنيفة وغير قانونية بالتسجيل بموجب شروط خاصة، بحيث يمكن هذا القانون القوى التي كانت تسعى إلى السلطة من خلال المنازعات المسلحة من اتباع بديل قانوني وسلمي.

حظر الرق والاتجار بالبشر<sup>(32)</sup> (التوصيات 163-86، و163-159، ومن 163-223 إلى 163-227، ومن 163-229 إلى 163-231، ومن 163-298 إلى 163-301)

112- بذلت إثيوبيا، بوصفها طرفاً في اتفاقيات منظمة العمل الدولية واتفاقية باليرمو<sup>(33)</sup> وبروتوكولاتها بشأن مكافحة الجرائم المتصلة بالحدود، جهوداً لإدراج المعاهدات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالاتجار في القوانين المحلية وتعزيز الإطار القانوني الوطني.

113- واعتمدت حكومة إثيوبيا آليات قانونية ومؤسسية متعددة لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والرق. فعلى سبيل المثال لا الحصر، اعتمدت إثيوبيا الإعلان رقم 2020/1178 الذي يحظر صراحة الرق والعبودية، بما في ذلك الاتجار بالبشر. وعلاوة على ذلك، سنّ الإعلان رقم 2021/1246 بشأن العمالة في الخارج بهدف تعزيز الهجرة الآمنة للعمال الإثيوبيين إلى الخارج، مما يقلل من تعرضهم للاتجار بالبشر.

114- وقد اعتمدت الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لمنع الجريمة في إثيوبيا والاستراتيجية الوطنية لمنع وقمع الاتجار بالبشر وتهريبهم (2020-2025) للتأكيد على التزام حكومة إثيوبيا بمنع جريمة الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص.

115- واعتمدت أيضاً الاستراتيجية الوطنية لخدمات المساعدة القانونية المجانية في عام 2023 من أجل ضمان تقديم مساعدة قانونية شاملة لضحايا الاتجار بالبشر.

- 116- ويتولى مجلس وطني بقيادة نائب رئيس الوزراء تنسيق جهود مكافحة الاتجار بالبشر. وعلى نفس المنوال، أنشئت شراكة ائتلافية في الولايات الإقليمية لمنع جريمة الاتجار بالأشخاص ومكافحتها.
- 117- وقد شكّل التوجيه رقم 2023/969 فرقة عمل بقيادة وزارة العمل والمهارات لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة في إعادة الإدماج وفرص العمل للضحايا من المهاجرين العائدين. ففي عام 2023 وحده، أعادت إثيوبيا 35 097 مهاجراً عائداً من بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا كالمملكة العربية السعودية وتزانيا وغيرها. وعلاوة على ذلك، أعيد 35 700 مواطن إلى البلد بسبب النزاع الدائر في السودان.
- 118- وفي الفترة بين عامي 2019 و2023، وبالتعاون مع الشركاء الدوليين، قُدم الدعم الشامل، بما في ذلك المأوى والخدمات الصحية والدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة لإعادة الإدماج لأكثر من 259 370 ضحية.
- 119- وخلال الفترة قيد الاستعراض، قُدمت أشكال متنوعة من الدعم للضحايا. فعلى سبيل المثال، تم توفير التدريب على ريادة الأعمال لما عدده 39 391 ضحية، وخدمات الرعاية الطبية لما عدده 35 451 ضحية، والدعم النفسي لما عدده 14 168 ضحية، والمأوى لما عدده 80 ضحية، والخدمات الاجتماعية لما عدده 16 617 ضحية. وفي تلك الفترة حوكم وأدين 2 059 مُتَجَرِّباً.
- 120- واتخذت إثيوبيا مبادرات عدة لمكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير النظامية من خلال حملات التوعية العامة واستنهاض المجتمعات المحلية. وتشمل الأنشطة الرئيسية وضع استراتيجية تواصل وطنية، وإعداد دليل للمناقشة المجتمعية، وبت محتوى تعليمي عبر وزارة التعليم، وترجمة المصطلحات الرئيسية المتعلقة بالهجرة إلى اللغات المحلية، بما فيها اللغتان الأمهرية والأفان أورومو. وقد أفضت هذه الجهود إلى إجراء مناقشات مجتمعية في 20 732 من القطاعات الحكومية ذات المستوى الأدنى، أسفرت عن معلومات شاملة عن الهجرة والجرائم ذات الصلة.
- 121- وأعد أيضاً دليل تدريبي بشأن الاتجار بالبشر وتهريبهم. واستناداً إلى هذا الدليل، تلقى أكثر من 3 500 من موظفي الأمن وإنفاذ القانون والموظفين القضائيين دورات تدريبية. وعلاوة على ذلك، قُدمت دورات تدريبية لما مجموعه 386 من مقدمي الخدمات والإعلاميين وممثلي الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.

## جيم - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

### الحق في ظروف عمل عادلة ومواتية<sup>(34)</sup> (التوصية 163-232)

- 122- تتعاون حكومة إثيوبيا مع أصحاب المصلحة لتحسين ظروف عمل الموظفين في القطاعين العام والخاص على حد سواء. وتُبذل جهود لضمان حصول العاملين في قطاع صناعة الملابس الجاهزة على أجور مناسبة وحزم استحقاقات شاملة، بما يشمل النقل والوجبات في مكان العمل والسكن والمكافآت.
- 123- وأضيفت قواعد لتحديد الحد الأدنى للأجور في الإعلان رقم 2019/1156 والإعلان رقم 2024/1322 بشأن المنطقة الاقتصادية الخاصة. وعليه، أنشئ المجلس المعني بالأجور المؤلف من ممثلين عن موظفي الحكومة والنقابات العمالية وغيرهم من أصحاب المصلحة. ويتولى هذا المجلس مسؤولية استعراض الحد الأدنى للأجور بصورة دورية، مع أخذ التنمية الاقتصادية للبلد وظروف السوق والعوامل الأخرى ذات الصلة في عين الاعتبار. ويجري العمل على مبادرات تشريعية مماثلة تتعلق بالخدمات المدنية.

### الحق في الضمان الاجتماعي<sup>(35)</sup> (التوصية 163-250)

124- يركز برنامج شبكات الأمان الإنتاجية على المناطق المعرضة للجفاف وانعدام الأمن الغذائي، ويجري تنفيذه وتوسيع نطاق تغطيته في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. ففي المناطق الريفية، زادت التغطية لتصل إلى 489 مقاطعة/ووريدا، مما أفاد حوالي مليون شخص إضافي من الفقراء والمستضعفين. أما في المناطق الحضرية، فأصبح يستفيد من البرنامج حوالي 625 135 من سكان المناطق الحضرية، ليصل إجمالي عدد المستفيدين إلى ما يقرب من 9 ملايين شخص من بينهم حوالي 52 في المائة من النساء. وبلغت قيمة التحويلات النقدية في إطار خطة الاستحقاقات المباشرة 19,4 بليون بر إثيوبي، بجانب توفير 134 340 طنناً مترياً من المحاصيل.

125- وحسّنت حكومة إثيوبيا نظام الضمان الاجتماعي الذي يغطي موظفي القطاعين العام والخاص. ففقدت دخلت تعديلات على التشريعيين اللذين يتناولان معاشات موظفي القطاعين العام والخاص خلال الفترة قيد الاستعراض. فاستحدث الإعلان رقم 2022/1267 بشأن معاشات الموظفين العموميين والإعلان رقم 2022/1268 بشأن معاشات موظفي المؤسسات الخاصة، عدة عناصر، من بينها نطاق تسوية المعاشات التقاعدية إذ جرى تخفيضه من خمس سنوات إلى ثلاث سنوات. وبذلك، ارتفع عدد المستفيدين إلى 2,56 مليون في القطاع العام و1,76 مليون في القطاع الخاص.

### حقوق الإنسان والفقير<sup>(36)</sup> (التوصيات من 163-243 إلى 163-245، و163-247، و163-248)

126- شهدت إثيوبيا خلال فترة تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من خطة النمو والتحول نمواً اقتصادياً سريعاً. واستناداً إلى الدروس المستفادة من هاتين الخطتين، وضعت إثيوبيا خطة التنمية الوطنية، وخطة التنمية والاستثمار المتوسطة الأجل (2023-2025) وشرعت في تنفيذهما. وتضع هذه الخطة الحد من الفقر في صميمها باعتباره هدفاً محورياً وتتطلع لأن تصبح إثيوبيا "منارة رخاء أفريقية".

127- وقد أولت حكومة إثيوبيا الأولوية لقطاعات مثل الزراعة والتعليم والصحة والمياه والطرق وإدارة الموارد الطبيعية، وجميعها يهدف إلى التخفيف من حدة الفقر<sup>(37)</sup>. وعلاوة على ذلك، خصصت الحكومة حوالي ثلثي إجمالي ميزانيتها للقطاعات المنصورة للفقراء خلال نفس الفترة.

128- ونفذت إثيوبيا أطراً لسياسات اقتصادية شاملة للجميع تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي المنصف وتلبية احتياجات المجتمعات المحلية المهمشة. ومن خلال هذه الجهود، أظهرت إثيوبيا تقاينها في معالجة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية وتعزيز التنمية المستدامة في جميع أنحاء البلد.

### الحق في الغذاء<sup>(38)</sup> (التوصيات من 163-237 إلى 163-241)

129- بذلت حكومة إثيوبيا جهوداً جبارة لتنفيذ مبادرة التنمية الزراعية التي منحت الأولوية لإنتاج القمح المروي. وتنفذ الحكومة مشروع تقنيات التحول الزراعي الأفريقي منذ عام 2018. فتهدف هذه المبادرة إلى إحداث ثورة في إنتاج القمح وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء في البلد من خلال أصناف القمح المحسنة القابلة للتكيف مع تغير المناخ، والعالية الإنتاجية من الحبوب ذات الجودة الأفضل، وذات الكفاءة في استخدام المياه، والقادرة على تحمل الحرارة، والقادرة على النمو في الأراضي الإثيوبية المنخفضة. ولقد أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في تغطية إنتاج القمح من 3 500 هكتار في الفترة 2018-2019 إلى 3 002 000 هكتار في الفترة 2023-2024، وبلغ إجمالي إنتاج القمح المروي 106 ملايين قنطار بحلول الفترة 2023-2024.



130- وسعيًا لضمان الأمن الغذائي والاستدامة، أُتخذت أيضاً تدابير عدة. وأبرز تلك التدابير، اعتماد وتنفيذ كل من الاستراتيجية العشرية للتنمية الزراعية الشاملة (2019-2029)، والخطة الضريبية والمالية للغذاء والتغذية، ومشروع الزراعة الحضرية، وبرنامج "خيرات السلة" (2022-2025). ومن ثم، ارتفع حجم إنتاج المحاصيل في البلد من 388,3 مليون قنطار في الفترة 2020-2021 إلى 506,8 ملايين قنطار في الفترة 2023-2024.

131- ولزيادة تحسين الإنتاجية في هذا القطاع، تقدم الحكومة أسمدة مدعومة للمزارعين. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استوردت الحكومة أسمدة مدعومة بقيمة تزيد على 56 بليون بر إثيوبي. ووفرت أيضاً للمزارعين محاصيل محسنة وبذور خضروات ومواد كيميائية زراعية. وقدمت الحكومة أيضاً حوالي 186 مضخة مياه قابلة للشحن بالطاقة الشمسية، و5 طائرات لمكافحة الآفات، و5 طائرات مسيرة. وتجدر الإشارة إلى أن استيراد الآلات التي تعزز الميكنة والإنتاجية الزراعية معفي من الرسوم الجمركية.

### الحق في سكن لائق<sup>(39)</sup> (التوصية 163-242)

132- أولت حكومة إثيوبيا الأولوية للتنمية الحضرية المستدامة وحددت مجالات التدخل الرئيسية، ولا سيما تطوير الأراضي الحضرية، وتطوير الإسكان، وتكامل البنية التحتية الحضرية، وبرنامج تطوير وتجميل البنية التحتية الخضراء الحضرية.

133- واسترشاداً بسياسة التوسع الحضري المتمحور حول الإنسان، أدخلت إثيوبيا تعديلات على الإعلان بشأن نزع ملكية الأراضي للأغراض العامة ودفع التعويضات وإعادة التوطين. فينص هذا القانون على مبادئ توجيهية، ومنها أن يتم نزع الملكية على أساس خطة معتمدة لاستخدام الأرض أو المخطط الهيكلي الحضري أو المخطط الرئيسي للتطوير؛ وضرورة أن تؤدي المساعدة المتعلقة بالحصول على التعويضات وإعادة التوطين إلى استعادة سبل عيش النازحين وتحسينها على نحو مستدام؛ وتماثل مبالغ التعويض عن الممتلكات والخسائر الاقتصادية المتماثلة؛ وتحلي إجراءات المصادرة بالشفافية والتشاركية والإنصاف وخضوعها للمساءلة.

134- وقدمت حكومة إثيوبيا أيضاً العديد من الخزم والبرامج التي تقلل إلى حد كبير من مشاكل الإسكان التي يعاني منها المواطنون. والأهم من ذلك أن النساء أصبحن على نحو متزايد مالكات للمنازل أو حائزات للأراضي في المناطق الريفية والحضرية من البلد على حد سواء.

### حقوق الإنسان ومياه الشرب والصرف الصحي<sup>(40)</sup> (التوصية 163-249)

135- أحرز تقدم في استخدام كل من موارد المياه السطحية والجوفية، وكذلك في إمكانية الوصول إلى إمدادات المياه المحسنة والصرف الصحي والنظافة الصحية. وعلى مدار الفترة من 2015-2016 إلى 2020-2021، خصصت الحكومة ما متوسطه 6,3 في المائة من إجمالي الميزانية للمياه والموارد الطبيعية الأخرى. ونتيجة لذلك، طرأت تحسينات على إمكانية الحصول على خدمات مياه الشرب. وفي الفترة 2023-2024، أصبح بإمكان 77,59 في المائة من الأسر المعيشية في المناطق الحضرية إمكانية الحصول على مياه الشرب من مصادر محسنة، مقارنة بنسبة 64,8 في المائة في الفترة 2015-2016. وفي الفترة نفسها، ارتفعت نسبة تغطية المناطق الريفية من 63,1 في المائة إلى 66,2 في المائة. وارتفعت نسبة الأسر المعيشية والمناطق العامة التي تتمتع بخدمات صرف صحي محسنة من 6,3 في المائة في الفترة 2015-2016 إلى 24,9 في المائة في الفترة 2023-2024.

136- واتبعت الحكومة عملية تنفيذ متكاملة لأنشطة إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية تجمع بين أربع وزارات قطاعية (وزارة المالية، ووزارة المياه والكهرباء، ووزارة التعليم، ووزارة الصحة) وتمتد من المستوى الاتحادي إلى المستوى الشعبي.

**الحق في الصحة<sup>(41)</sup> (التوصيات من 163-127 إلى 163-129، و163-261، و163-263، و163-289، و163-303، ومن 163-310 إلى 163-313)**

137- سعياً لتحسين الوضع الصحي للسكان من خلال التغطية الصحية الشاملة، قطعت حكومة إثيوبيا أشواطاً كبيرة لتنفيذ المرحلة الثانية من خطة تحويل قطاع الصحة (2020-2025). وقد أسهمت الاستراتيجية الوطنية الثانية لجودة الرعاية الصحية وسلامتها (2021-2025)، والاستراتيجية الوطنية للإنصاف في مجال الصحة (2020/2022-2024/2025)، والاستراتيجية الوطنية لتنفيذ الخدمات الصحية بحماس وكفاءة ورحمة (2020/2021-2024/2025)، ومعايير صحة المراهقين والشباب، والمبادئ التوجيهية للتنفيذ وحزمة الحد الأدنى لتقديم الخدمات (2021-2025) إسهاماً كبيراً في تحسين الخدمة التي يقدمها قطاع الصحة.

138- ومن خلال هذه المبادرات، تعمل حكومة إثيوبيا على زيادة فرص الحصول على الخدمات الصحية وجودتها في المناطق الريفية من خلال إعادة تأهيل المرافق الصحية القائمة وصيانتها وتجديدها وبناء مرافق جديدة. وخلال الفترة 2023-2024، سيتم تشغيل 22 588 مرفقاً صحياً في المناطق الريفية وحدها.

139- وتعطي حكومة إثيوبيا الأولوية لتمويل الصحة حتى يتمكن الناس من الحصول على الخدمات الصحية دون مصاعب مالية من خلال التأمين الصحي المجتمعي، مما يسمح لملايين الإثيوبيين الذين كانوا مستبعدين في السابق من أنظمة الرعاية الصحية الرسمية بالحصول على الخدمات الصحية الأساسية.

140- وتستثمر حكومة إثيوبيا في توسيع المرافق الصحية وتوحيد معاييرها، حيث باع عدد المرافق الصحية في البلد 34 410 مرفقاً في الفترة 2023-2024. كما أنها تعمل على زيادة عدد العاملين في مجال الصحة، مما يشكل استراتيجيتها الرئيسية في الحفاظ على تغطية فعالة للرعاية الصحية الأولية للجميع، حيث زادت كثافة العاملين في مجال الصحة من 1 000/1 من السكان في عام 2020 إلى 1 000/1,5 من السكان في عام 2023.

141- ونفذت تدخلات من قبيل تعزيز البرنامج الموسع للتحصين، والتدبير العلاجي المتكامل لاعتلالات الطفولة عن طريق المجتمعات المحلية والمرافق الصحية، وتوسيع وحدات العناية المركزة لحديثي الولادة، وتوسيع نطاق الرعاية الأساسية لحديثي الولادة، وبرامج التغذية، وغيرها. وفي عام 2023، بلغت نسبة التغطية بالجرعة الثالثة من اللقاح الخماسي التكافؤ على الصعيد الوطني 100 في المائة، والحصبة 94,5 في المائة، والتغطية الكاملة بالتمنيع 97 في المائة، مقارنة بما نسبته 94 في المائة و88 في المائة و86 في المائة على التوالي في عام 2018.

142- وقد أُدرجت خريطة طريق دمج البداية الذكية في إثيوبيا، وهي عبارة عن نهج إرشادي للمراهقين المتزوجين، في نظام تقديم الخدمات الصحية الروتينية من خلال تضمينها في الوثائق الاستراتيجية الوطنية والمواد التدريبية. وتم تطوير تطبيق Yene Tab على الهاتف المحمول وترجمته إلى ست لغات لجعل المعلومات الصحية في متناول المراهقين والشباب.

143- وارتفعت نسبة الإمداد بمكملات فيتامين ألف على المستوى الوطني للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و59 شهراً إلى 82 في المائة في عام 2024 مقابل 59 في المائة في عام 2018. وانخفضت نسبة انتشار التقرم لدى الأطفال دون سن الخامسة من 58 في المائة إلى 39 في المائة،

والهزال من 12 في المائة إلى 11 في المائة، ونقص الوزن من 41 في المائة إلى 22 في المائة، وذلك في الفترة بين عامي 2000 و2023. وقد أظهر المعدل الوطني للمواليد الموتي انخفاضاً من 1 000/12 ولادة في عام 2018 إلى 1 000/10,8 ولادة في عام 2023.

144- وما فتئ معدل قبول وسائل منع الحمل يتزايد باستمرار على مدى السنوات الخمس الماضية، إذ ارتفع من 68 في المائة في عام 2019 إلى 76 في المائة في عام 2023. وفي عام 2024، حصلت 76 في المائة من النساء الحوامل على مكملات فولات الحديد. وارتفع عدد الحوامل والمرضعات اللاتي تم فحصهن للكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية من 92 في المائة في عام 2018 إلى 99 في المائة في عام 2023. وارتفع عدد الحوامل والمرضعات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية اللاتي تلقين العلاج بمضاد الفيروسات القهقرية من 60,5 في المائة في عام 2018 إلى 77 في المائة في عام 2023. وفي عام 2024، جرى تحصين 97 في المائة من المراهقات ضد فيروس الورم الحليمي البشري 1 وفيروس الورم الحليمي البشري 2.

**الحق في التعليم<sup>(42)</sup> (التوصيات من 163-76 إلى 163-79، ومن 163-264 إلى 163-277، ومن 163-279 إلى 163-281)**

145- تماشياً مع سياسة التعليم والتدريب المنقحة لعام 2022، توفر حكومة إثيوبيا التعليم المجاني والإلزامي من رياض الأطفال إلى الصف الثامن.

146- وقد ساهم برنامج التغذية المدرسية في الحد من التسرب من المدارس، وعزز قدرات الطلاب على التعلم، وحسّن من فرص الوصول والإنصاف في المدارس. وفي العام الدراسي 2022-2023، استفاد من البرنامج 6 771 094 طالباً في 13 462 مدرسة.

147- وتعمل وزارة التعليم على تنفيذ دليل إرشادي مصمم لمنع العنف الجنساني ضد الأطفال والطالبات في المدارس ومؤسسات التعليم العالي وما حولها، والتصدي له. ومع التركيز على الوقاية من العنف الجنسي وآثاره على الطالبات، نسقت الحكومة أيضاً بين أصحاب المصلحة لجذب منصات المشاركة المجتمعية والتدريب المكثف وحملات التوعية.

148- ونفذت خريطة طريق تطوير التعليم والتدريب (2018-2030) الرامية إلى إحداث التحول في نظام التعليم. وقد أسفرت خريطة الطريق عن مراجعة مناهج التعليم العام، وإدراج امتحان تخرج لطلاب التعليم العالي، وإصلاح سياسات وتشريعات التعليم.

149- وسعياً لضمان تقديم التعليم العادل لجميع فئات المجتمع، دأبت الحكومة على تخصيص الموارد تبعاً لتلبية المعايير مع إيلاء اهتمام خاص للتعليم غير الرسمي، لا سيما في المناطق النائية. ومع تنفيذ برنامج التعليم الأساسي البديل، أصبح الآن العديد من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس مسجلين بها. كما جرى تحسين نوعيات التعليم والتعلم، وذلك بفضل توسيع مراكز التعليم الأساسي ومدارس ما قبل الصف الأول الابتدائي بجانب تخصيص الموارد لمراكز التعليم الشامل للجميع. وتحصل المناطق الأقل نمواً والمناطق الريفية على إعانات إضافية من الميزانية، بما يشمل دعم إضافي بنسبة 10 في المائة للمدارس الثانوية المضيفة للطلاب اللاجئين.

150- ولتعزيز المساواة في الحصول على التعليم العالي، تم خفض درجات القبول في الجامعات بالنسبة للنساء والطلاب ذوي الإعاقة والطلاب من المناطق شبه الريفية والريفية.

151- فيوجد حالياً 8 881 169 طالبة في التعليم الابتدائي (الصفوف من الأول إلى الثامن)، و1 399 701 طالبة في التعليم الثانوي والإعدادي (الصفوف من التاسع إلى الثاني عشر)، و658 708 طالبة في برامج المرحلة الجامعية والدراسات العليا والدكتوراه.

152- ولتعزيز التعليم الشامل للجميع وتنفيذ سياسة التعليم الجديدة، وُضعت استراتيجيات الاحتياجات الخاصة/التعليم الشامل للجميع (2015-2022)، ودليل تحديد ودعم الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في مرحلتي ما قبل التعليم الابتدائي والابتدائي، والمرحلة السادسة من برنامج تطوير قطاع التعليم.

153- ودأبت عشرون كلية و12 جامعة على تقديم دورات تدريبية حول تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة للمعلمين من مستوى الدبلوم إلى مستوى الدكتوراه. وعُيّن خبراء في مجال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في كل مدرسة. وأنشئ 1 353 مركزاً لدعم التعليم الشامل للجميع في سائر أنحاء البلد لتعزيز إدماج الطلاب ذوي الإعاقة في الفصول الدراسية العادية وتقديم دورات تدريبية قصيرة لتكثيف الوعي بين المجتمعات المدرسية والقيادات التعليمية.

## دال - حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

الأشخاص ذوو الإعاقة<sup>(43)</sup> (التوصيات من 163-304 إلى 163-308، و163-311، و163-314، و163-119، و163-235، و163-236)

154- خلال الفترة قيد الاستعراض، سنّت إثيوبيا الإعلان رقم 2019/1263 الذي يلزم جميع مؤسسات الحكومة الاتحادية بالتأكد من أن سياساتها واستراتيجياتها وقوانينها وبرامجها الإنمائية توفر تكافؤ الفرص والمشاركة الكاملة والخدمات الضرورية للأشخاص ذوي الإعاقة.

155- واعتمدت الاستراتيجية الوطنية لصحة المراهقين والشباب (2021-2025) بغرض ضمان الشمولية والإنصاف في النظام الصحي بغية تقديم رعاية فعالة وشاملة تلبي الاحتياجات الخاصة للمراهقين والشباب بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. وعلاوة على ذلك، واسترشاداً بإطار عمل منظمة الصحة العالمية للمساواة في التغطية الصحية الشاملة، اعتمدت إثيوبيا الخطة الاستراتيجية الوطنية للمساواة في الصحة (2020-2024) التي تعترف بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جدول أعمال التغطية الصحية الشاملة الأوسع نطاقاً.

156- وقد أطلقت وزارة التعليم مبادرات، من بينها المخطط الرئيسي العشري للاحتياجات الخاصة/التعليم الشامل للجميع (2016-2025)، وخريطة طريق تطوير قطاع التعليم في إثيوبيا (2020-2025)، والسياسة الوطنية للتعليم والتدريب لعام 2023، والسياسة الوطنية للتنمية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتي تهدف إلى تحسين شمولية التعليم وإمكانية الوصول والإنصاف والجودة للأشخاص ذوي الإعاقة.

157- ولقد ازداد عدد مراكز موارد التعليم الشامل للجميع من 113 مركزاً في عام 2017 إلى 1 017 مركزاً بحلول عام 2023، ووصل عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين في هذه المراكز إلى 91 000 شخص.

158- وارتفع العدد الإجمالي للأشخاص ذوي الإعاقة الملتحقين بمرحلتي ما قبل الابتدائي والابتدائي من 15 944 شخصاً في عام 2019 إلى 352 410 شخصاً في عام 2023.

159- إن وزارة التخطيط والتنمية الاجتماعية مكلفة بتعزيز تطوير السياسات الشاملة للجميع وتعزيز التعاون المتعدد القطاعات مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما فيما يتعلق بالسياسات والمشاريع التي تؤثر عليهم.

- 160- وعقب تقديم طلبات إثيوبيا لتمديد الموعد النهائي لإزالة الألغام المضادة للأفراد وفقاً لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، حُدِّد موعد نهائي جديد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2025 خلال المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الأطراف في 31 آذار/مارس 2019<sup>(44)</sup>. ومن ثم، تظل حكومة إثيوبيا ملتزمة بإزالة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب وفقاً لتعهداتها.
- 161- ولقد بذلت وزارة الدفاع جهوداً مكثفة لإزالة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. ويشرف على هذه المبادرات المكتب الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام، وهو المسؤول عن المسح والإزالة والتوعية بمخاطر الألغام.
- 162- وقدمت الجمعيات الإقليمية للمحاربين القدامى، مثل جمعية قدامى المحاربين ذوي الإعاقة في تيغراي، الرعاية الصحية وخدمات إعادة التأهيل والتدريب المهني ودعم التوظيف للضحايا. وعلاوة على ذلك، تقدم منظمة تعافي الناجين وإعادة تأهيلهم أيضاً الدعم عن طريق الأقران للتعافي من الصدمات النفسية والدفاع عن حقوقهم.
- 163- وأنشئت لجنة توجيهية وطنية للتنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الناجون من الألغام الأرضية.
- 164- وخلال الفترة قيد الاستعراض، عززت إثيوبيا الحماية القانونية والإجرائية التي تقدمها للأشخاص ذوي الإعاقة. فينص الإعلان رقم 2021/1234 على تقديم الدعم القانوني، بما يشمل إمكانية الحصول على خدمات خبراء لغة الإشارة وتسريع إجراءات المحاكم للأشخاص ذوي الإعاقة.
- 165- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، اعتمدت إثيوبيا الاستراتيجية الوطنية للمساعدة القانونية المجانية التي تهدف إلى توفير خدمات المساعدة القانونية بصورة مجانية وشاملة وسهلة المنال وعالية الجودة لجميع الفئات الضعيفة، بما فيها الأشخاص ذوو الإعاقة.
- 166- وينص الإعلان رقم 2024/1307 على إنشاء قسم خاص بالنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة بقيادة نائب أمين المظالم.
- 167- وسعياً لضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل، قطعت إثيوبيا أشواطاً كبيرة في هذا المجال. ففي هذا الصدد، اعتمدت إثيوبيا في عام 2023 السياسة الوطنية للتعليم والتدريب، التي تهدف إلى تحسين نظام التعليم، بما فيه التدريب المهني، مع إيلاء اهتمام خاص للمساواة وإمكانية الوصول والشمولية للفئات المحرومة، كالأشخاص ذوي الإعاقة. وبالتالي، تشجّع معاهد التدريب الصناعي والمهني على تهيئة بيئات مواتية واعتماد نهج تيسيرية لتسجيل الأشخاص ذوي الإعاقة وتدريبهم.
- 168- ويحظر الإعلان رقم 2019/1156 التمييز على أساس الإعاقة، مما يكفل حماية النساء ذوات الإعاقة من المعاملة المجحفة في التوظيف. وينص على ضرورة ألا تكون الإعاقة مبرراً لإنهاء الاستخدام، وينص على مراعاة المساواة في خفض العمالة.
- 169- وكجزء من التزام إثيوبيا على الصعيد الدولي، يساعد التصديق على معاهدة مراكش على تحسين وصول ذوي الإعاقات البصرية إلى المصنفات المنشورة وتعزيز حقهم في التعليم.
- 170- ولقد وضع قانون الانتخابات الإثيوبي حداً أدنى لتوقعيات التأييد للمرشح المستقل وهو 5 000 توقيع. بيد أن الحد الأدنى لتوقعيات التأييد للأشخاص ذوي الإعاقة هو 3 000 توقيع. وينص هذا القانون أيضاً على برنامج يخصص أموالاً إضافية للانتخابات للأحزاب السياسية التي تضم مرشحين من ذوي الإعاقة. ونتيجة لذلك، ترشح عدد قياسي من ذوي الإعاقة للبرلمان الاتحادي والبرلمانات الإقليمية بلغ 99 مرشحاً فاز منهم 76 مرشحاً بمقاعد.

171- ويطلب الإعلان رقم 2019/1152 بشأن التعليم العالي مؤسسات التعليم العالي باتخاذ تدابير لإتاحة الوصول للطلاب ذوي الإعاقة، بما فيها استخدام لغة الإشارة كوسيلة تعليمية وإزالة الحواجز المادية في الجامعات.

172- ولضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم، أنشأت حكومة إثيوبيا مدرسة الشبيخة فاطمة بنت مبارك الداخلية في أديس أبابا في أيار/مايو 2024. وقد صُممت هذه المدرسة لاستيعاب الطلاب من الصف التاسع إلى الصف الثاني عشر وتوفر الخدمات والمرافق الأساسية المصممة خصيصاً للطلاب ذوي الإعاقات البصرية.

173- ويطلب الإعلان رقم 2019/1113 منظمات المجتمع المدني في إثيوبيا بإدراج منظورات الإعاقة، بما يشمل النساء ذوات الإعاقة، في أنشطتها. ويحدد الإعلان المنقح رقم 2020/1224 بشأن اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما فيهم النساء ذوات الإعاقة، كأحد مجالاته المواضيعية الرئيسية، وقد عُيّن بموجبه مفوض لهذا الغرض.

174- ولضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في السكن، بما فيهم النساء ذوات الإعاقة في أديس أبابا، يخصص التوجيه رقم 2019/3 نسبة 30 في المائة من الوحدات السكنية المنخفضة التكلفة للنساء و 5 في المائة للأشخاص ذوي الإعاقة، مما يضمن حصولهم على سكن ميسور التكلفة.

**حقوق المرأة<sup>(45)</sup> (التوصيات 67-163، و86-163، و126-163، و140-163، و158-163، و159-163، ومن 161-163 إلى 175-163، و177-163، و178-163، ومن 221-163 إلى 231-163، ومن 281-163 إلى 294-163، و298-163، و299-163)**

175- اعتمدت حكومة إثيوبيا، سعياً منا لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال مكافحة فعالة، تشريعات واستراتيجيات وأنشأت آليات مؤسسية لمحاسبة مرتكبي هذه الجريمة وتقديم المساعدة لضحايا هذه الجرائم.

176- وفي الفترة من 2019 إلى 2023، وبالتعاون مع الشركاء الدوليين، يسرت حكومة إثيوبيا تقديم الدعم الشامل لأكثر من 259 370 فرداً، بما يشمل المأوى والخدمات الصحية والدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة لإعادة الإدماج. وبالإضافة إلى ذلك، تمت مقاضاة 2 059 متجراً بالبشر وإدانتهم خلال تلك الفترة، مع التركيز على القضايا التي تشمل النساء والأطفال كضحايا.

177- وللتصدي لجميع أشكال العنف، بما فيه العنف الجنساني ضد النساء والفتيات، اتخذت حكومة إثيوبيا خطوات متنوعة. وفي هذا الصدد، واصلت حكومة إثيوبيا جهودها الرامية إلى الإنفاذ الصارم لقوانينها الجنائية المتعلقة بجرائم العنف الجنساني ضد المرأة مثل الاغتصاب، وطائفة واسعة من الممارسات التقليدية الضارة كالاحتطاف، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والختان التخييطي، والزواج المبكر والقسري، وزواج السلفة، وتعدد الزوجات، والعنف الأسري.

178- وينص الإعلان رقم 2021/1234 على تكليف المحاكم بتسريع الإجراءات وتقديم الدعم القانوني للقضايا المتعلقة بالنساء والأطفال كضحايا. وعلاوة على ذلك، عُمّمت إجراءات جنائية مراعية للمنظور الجنساني، تشمل التحقيق وجمع الأدلة، في جميع أنحاء البلد لضمان أن يخدم نظام العدالة الجنائية احتياجات المرأة بفعالية وكفاءة.

179- وافتتحت حكومة إثيوبيا 78 مركزاً موحداً في سائر الأقاليم وإدارات المدن من أجل تقديم خدمات شاملة تتألف من العلاج الطبي والنفسي والدعم القانوني والملاجئ المؤقتة للناجين من العنف الجنسي، وبخاصة للنساء والفتيات. وعلاوة على ذلك، ساعدت البيوت الآمنة ومراكز إعادة التأهيل التي تديرها الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في سهولة الإبلاغ عن العنف الجنساني إلى مؤسسات العدالة.

- 180- ويمنح الإعلان رقم 2019/1156 العاملات إجازة أمومة مدتها 120 يوماً على الأقل ويفرض التزامات على أصحاب العمل باتخاذ تدابير ضد التحرش الجنسي والعنف في مكان العمل.
- 181- إن خريطة الطريق الوطنية المحددة للتكاليف لإنهاء زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث/ختان الإناث (2020-2024)، وخريطة الطريق الوطنية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية لعام 2020، وخطة العمل من أجل إيجاد فرص العمل (2020-2025)، والاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لإثيوبيا (2020-2030) هي مبادرات رئيسية أطلقت لمعالجة حقوق المرأة بما فيها النساء ذوات الإعاقة، خلال الفترة قيد الاستعراض. وتركز هذه الاستراتيجيات على الحد من التحرش الجنسي، وضمان الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وتوسيع الفرص الاقتصادية للمرأة الريفية، ومنح الأولوية لتمكين المرأة.
- 182- وتهدف خريطة طريق تطوير التعليم (2018-2030) إلى زيادة مشاركة المرأة في التعليم من خلال الإجراءات الإيجابية. ويعمل المنتدى الوطني لتمكين الاقتصادي للمرأة على تيسير التنسيق بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بغرض تعزيز تمكين المرأة في مجالات الاقتصاد وريادة الأعمال والتدريب والحصول على التمويل.
- 183- وتُظهر إحصاءات التعليم السنوية الصادرة عن وزارة التعليم لعام 2023 أن مؤشر تكافؤ الجنسين يبلغ 0,91 للمرحلة الابتدائية، و0,98 للمرحلة الإعدادية، و1,01 للمرحلة الثانوية. ولقد بلغت نسبة التحاق النساء بمرحلة تعليم البالغين 43,7 في المائة من إجمالي المسجلين في عام 2023 البالغ عددهم 4 151 321 شخصاً. وتبلغ معدلات إتمام التعليم المدرسي للإناث 70 في المائة للصف السادس و61 في المائة للصف الثامن، مقارنة بـ 73 في المائة و61 في المائة لكل من هذين الصنفين للذكور. وقد ارتفع عدد مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني من 458 مؤسسة في عام 2013 إلى أكثر من 1 800 مؤسسة في عام 2023، حيث تستأثر الإناث بنسبة 52,3 في المائة من المتدربين المسجلين من إجمالي المسجلين البالغ عددهم 352 000 شخصاً.
- 184- وتخصص برامج الإسكان العام 30 في المائة من الوحدات السكنية المنخفضة التكلفة للنساء، ونسبة 5 في المائة إضافية للأشخاص ذوي الإعاقة. فعلى سبيل المثال، استقادت 112 864 امرأة (44,39 في المائة) من هذه البرامج في عام 2023.
- 185- كما أدى برنامج شبكات الأمان الإنتاجية إلى تعزيز فرص حصول المرأة على الخدمات الاقتصادية، حيث استقادت 4,1 ملايين امرأة (أي 51 في المائة من جميع المستفيدين) من هذا البرنامج بحلول أيار/مايو 2022. وأفادت الوكالة التعاونية الاتحادية في عام 2021 أن النساء يشكلن 32 في المائة من أعضاء التعاونيات البالغ عددهم 21 043 370 عضواً، بعد أن كن يشكلن 21 في المائة خلال السنوات الخمس الماضية.
- 186- وتشرف إدارة مخاطر الكوارث على الصعيد الوطني وفرقة العمل المشتركة بين الوزارات المراعية للمنظور الجنساني التي يرأسها نائب رئيس الوزراء على حقوق النساء اللاتي يواجهن العنف الجنساني في سياق الكوارث وحمائتهن.
- 187- ويقدم قانون الانتخابات حوافز للأحزاب السياسية بغرض تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات.
- 188- ونفذت إثيوبيا برنامج القيادة الرئاسية الذي أطلقه رئيس جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية. ويستهدف هذا البرنامج القيادات الشبابية النسائية في مختلف القطاعات، بما فيها الحكومة والمنظمات المدنية والمؤسسات الخاصة، بغية تعزيز إمكاناتهن القيادية ومهاراتهن في صنع القرار. وفي إطار هذه

المبادرة، جرى تدريب وتدريب 180 امرأة و130 امرأة من عضوات البرلمان. وبلغ عدد النساء اللاتي تلقين تدريبات لتولي مناصب قيادية في الحكومات الإقليمية والاتحادية 672 امرأة في عام 2020، و6967 امرأة في عام 2021، و538 امرأة في عام 2022، و623 امرأة في عام 2023.

189- وقد ارتفع عدد تمثيل المرأة في السلطة التشريعية بشكل ملحوظ. فبعد انتخابات 2021، بلغت نسبة النساء في البرلمان 42 في المائة مقارنة بنسبة 38,7 في المائة في انتخابات 2015. وتشكل النساء 32 في المائة من أعضاء مجلس الاتحاد.

190- ولدى إثيوبيا حالياً رئيسة دولة و7 سيدات من أصل 23 وزيراً في الحكومة الإثيوبية، مما يمثل 30,4 في المائة. واعتباراً من عام 2024، أصبحت السلطة القضائية الاتحادية تضم 109 قاضيات، وتشغل 29 قاضية مناصب قيادية متعددة.

191- ولتعزيز حصول المرأة إلى الخدمات المالية وفرص العمل، وبالتالي سد التفاوتات الجنسانية في القوة العاملة والقطاعات المالية، اعتمدت حكومة إثيوبيا المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2021-2025).

**حقوق الطفل<sup>(46)</sup> (التوصيات 160-163، ومن 163-191 إلى 163-193، و163-199، و163-202، ومن 163-295 إلى 163-302)**

192- يحدد الإعلان رقم 2019/1110 والأطر ذات الصلة حقوق الأطفال النازحين واللجئين، بما يشمل الحصول على التعليم والحماية من الاستغلال والعنف. وعلاوة على ذلك، اعتمدت استراتيجيات لإنهاء الاتجار بالبشر وزواج الأطفال، من بينها حماية حقوق المهاجرين قسراً والأطفال من العنف والاستغلال.

193- ومنذ عام 2019، أنشئ أكثر من 296 مرفقاً للرعاية النهارية للأطفال وتلقى أكثر من 340 من مقدمي الرعاية تدريبات في هذا الصدد.

194- ويحظر الإعلان رقم 2019/1156 تشغيل الأطفال دون سن 15 عاماً ويقيّد الأعمال الخطرة للعمال الشباب، مما يحميهم من الاستغلال.

195- وفي عام 2020، اعتمدت الحكومة خطة عمل لمنع استغلال الأطفال في العمل والقضاء عليه، بناءً على تقييم أجره الوكالة المركزية الإثيوبية للإحصاء.

196- وافتتح مركز لإعادة تأهيل الأحداث خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلاوة على ذلك، تضمن المحاكم الصديقة للطفل ووحدات حماية الطفل في مؤسسات الشرطة اتخاذ إجراءات قضائية سريعة، مما يقلل من تعرض الأطفال للاحتجاز التعسفي والمطول. وتمتد هذه الحماية لتشمل القضايا المتعلقة بالأمراض العقلية والتشرد وإدمان المخدرات ومراقبة الهجرة.

197- ويتماشى الإعلان بشأن السجون مع معايير اتفاقية حقوق الطفل، حيث ينص على عدم جواز إخضاع النساء والأحداث والسجناء الضعفاء صحياً للحبس الانفرادي.

**حقوق النازحين داخلياً واللجئين والمهاجرين<sup>(47)</sup> (التوصيات من 163-5 إلى 163-7، و163-10، و163-15، ومن 163-315 إلى 163-327)**

198- خلال المنتدى العالمي لللاجئين لعام 2023، قدمت حكومة إثيوبيا 6 تعهدات<sup>(48)</sup> تماشياً مع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. ويجري حالياً بذل الجهود لتنفيذ هذه التعهدات.



- 199- ويهدف منع النزوح الداخلي، ومحاسبة مرتكبيه، وتوفير الحماية والمساعدة اللازمين، وضمان وجود ممرات آمنة للوصول المساعدات الإنسانية، أعدت إثيوبيا مشروع إعلان لمنع النزوح الداخلي وتوفير الحماية والمساعدة للنازحين داخلياً.
- 200- وأنشئت لجنة توجيهية وطنية، تحت قيادة نائب رئيس الوزراء ولجنة مشتركة بين الوزارات بتنسيق من وزارة السلام، لدعم النازحين داخلياً وإعادة توطينهم وتأهيلهم.
- 201- كما تعمل الحكومة عن كثب مع نظرائها الوطنيين والدوليين لمنع النزوح الداخلي من خلال آليات الإنذار المبكر وتقديم الرعاية وإعادة التوطين للنازحين داخلياً.
- 202- ولقد أدخلت إثيوبيا تحسينات ملحوظة في مجال تسجيل المواليد بغرض توفير هويات قانونية، ومنع انعدام الجنسية، وضمان الحصول على الحقوق والخدمات الأساسية، لا سيما للمهاجرين والأطفال اللاجئين<sup>(49)</sup>.
- 203- ويكفل الإعلان رقم 2019/1110<sup>(50)</sup> المساواة في المعاملة للاجئين فيما يتعلق بتسجيل وقائع الأحوال المدنية. وبناءً على ذلك، تدير خدمة اللاجئين والعائدين، بالشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عمليات تسجيل وقائع الأحوال المدنية للأطفال اللاجئين والمهاجرين، ويضطلعان بتأسيس مكاتب تسجيل وتعيين موظفين في جميع مخيمات اللاجئين والمواقع الحضرية الرئيسية. وفي الفترة بين عامي 2019 و2024، سجلت خدمة اللاجئين والعائدين 43 892 ولادة في مخيمات اللاجئين.
- 204- ومنذ حزيران/يونيه 2024، تستضيف إثيوبيا أكثر من 1 064 587 لاجئاً وملتمساً لجوء من 27 بلداً في 22 مخيماً وموقعاً ومستوطنة. ومن بين هؤلاء، ثمة 8 739 ملتمساً للجوء.
- 205- وفي حزيران/يونيه 2024، تلقى 919 من الناجين من العنف الجنساني والمعرضين للخطر في مخيمات اللاجئين الدعم النفسي والاجتماعي والمشورة والإحالات الطبية. وعلاوة على ذلك، حصلت 14 022 امرأة وفتاة في سن الإنجاب على فوط صحية. واستطاعت جلسات التوعية لمنع العنف الجنساني وتعزيز الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين أن تصل إلى 13 286 فرداً، لا سيما من خلال الزيارات المنزلية والأماكن الآمنة للنساء والفتيات. وأعدّ 350 مصنفاً من المواد الإعلامية والتثقيفية والتواصلية باللغات التigrينية والعربية والإنكليزية، خصيصاً للوافدين الجدد في نقطة دخول ومنطقة عبور ميتهما. وعلى الصعيد الوطني، شارك 152 من قادة مجتمعات اللاجئين المحلية في حوارات مجتمعية حول العنف الجنساني.
- 206- وتم إصدار بطاقات هوية لأكثر من 6 700 لاجئ كجزء من مشروع تجريبي أجراه البرنامج الوطني للهوية الوطنية، وخدمة اللاجئين والعائدين، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حزيران/يونيه 2024.
- 207- وفي عام 2023، التحق 2 520 طالباً لاجئاً بالتعليم العالي في إثيوبيا، التحق منهم 695 طالباً بالتدريب التقني والمهني والباقي بالجامعات. وعلاوة على ذلك، تمكن 187 494 من الأطفال اللاجئين من الالتحاق بالمدارس.
- 208- ويتلقى أفراد الأمن تدريبات من المنظمات الشريكة على حماية الأطفال والوقاية من العنف الجنساني، مما يعزز قدرتهم على مكافحة العنف. ويتلقى ملتمسو اللجوء الضعفاء، لا سيما الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم والمتأثرين بالعنف الجنساني، خدمات طبية ونفسية وقانونية وبدنية شاملة.

- 209- ويتجلى التزام إثيوبيا بإعادة التوطين الآمن والطوعي للنازحين داخلياً من خلال السياسات الاستراتيجية مثل المبادرة الوطنية للحلول الدائمة لعام 2019 والسياسة الوطنية للحماية الاجتماعية لعام 2020، مع التركيز على اتخاذ قرارات مستتيرة وتوفير الدعم لعودة النازحين داخلياً أو إدماجهم أو نقلهم طوعاً.
- 210- كما بذلت إثيوبيا أيضاً قصارى جهدها في العمل مع وكالات الأمم المتحدة ومختلف المنظمات غير الحكومية لتعزيز حماية النازحين داخلياً ودعمهم وضمان إمكانية وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إليهم دون عوائق ومعالجة العوائق الإدارية وتوفير ممرات آمنة لإيصال المعونة.
- 211- وقد سهّل اتفاق وقف الأعمال العدائية بين حكومة إثيوبيا والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي عمليات إعادة التوطين الطوعية وأدى إلى فتح ممرات إنسانية لمساعدة النازحين داخلياً والعائدين بشكل أفضل.
- 212- وتعمل إثيوبيا على مواءمة معاملتها للنازحين داخلياً مع المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي. وفي هذا الصدد، اتخذت خطوات كبيرة شملت إطلاق المبادرة الوطنية للحلول الدائمة في عام 2019 لدعم النازحين داخلياً في العودة أو الاندماج محلياً أو تغيير أماكن إقامتهم طوعاً، مع التركيز على البرامج التي يقودها المجتمع المحلي وتلك التي تقودها الحكومة.
- 213- كما صيغت السياسة والاستراتيجية الوطنية الجديدة لإدارة مخاطر الكوارث في عام 2024. وتتضمن هذه السياسة أحكاماً لحماية النازحين داخلياً أثناء الكوارث والنزاعات ولمساعدتهم.
- 214- ولقد قطعت حكومة إثيوبيا أشواطاً كبيرة نحو معالجة الأسباب الجذرية للنزوح الداخلي وتعزيز المصالحة وحماية حقوق النازحين داخلياً والعائدين. وفي هذا السياق، أعد مشروع إعلان لمنع النزوح الداخلي وتوفير الحماية والمساعدة للنازحين داخلياً بهدف حماية الفئات الضعيفة ومعالجة العوامل التي تسهم في النزوح.
- 215- وعلاوة على ذلك، فُوضت وزارة السلام بموجب الإعلان 2021/1263 بتيسير الحوار المجتمعي وتنفيذ استراتيجيات لبناء السلام مصممة وفقاً للسياسات المحلية. وعليه، شكّلت الوزارة مجلس السلام الوطني في عام 2023.
- 216- ومثّل توقيع اتفاق وقف الأعمال العدائية خطوة محورية نحو إنهاء الأعمال العدائية وتعزيز السلام المستدام على نطاق البلد بأسره. فلقد أتاح هذا الاتفاق إمكانية تقديم دعم إنساني ملموس شمل توزيع المساعدات وتوفير المأوى، مما يشكل أمراً بالغ الأهمية لتيسير العودة الآمنة للنازحين داخلياً وإدماجهم، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاعات.

#### Notes

- 1 SDG 8.
- 2 African Union Convention for the Protection and Assistance of Internally Displaced Persons in Africa.
- 3 Protocol to the African Charter on Human and People's Rights on the Rights of Women in Africa.
- 4 These Pledges are: to develop, validate, adopt, and commence the implementation of a victim-centred, genuine, participatory, inclusive, and comprehensive national transitional justice policy which is grounded on applicable international and regional human rights standards and principles (adoption by the end of 2023; implementation to start in early 2024); to adopt and implement the third National Human Rights Action Plans which prioritizes civil and political rights as its main focus areas; to provide capacity-building training based on international and regional standards and best practices on techniques of investigating atrocity crimes, including conflict-related sexual violence, to prosecutors and police officers; to enact a comprehensive legislation on the crime of torture in line with the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (CAT) to which Ethiopia is a party to since 1994; to enact a comprehensive legal frameworks and working procedures to implement the recently inaugurated National Free Legal Aid Strategy; and to adopt and implement a national migration policy in accordance with international standards and accepted principles.
- 5 SDG 17.
- 6 SDG 16.

- 7 SDG 1-17.
- 8 SDG 16.
- 9 SDG 1-17.
- 10 SDG 16.
- 11 SDG 16.
- 12 The newly established regions are Sidama in 2020, South West Ethiopia in 2021, Central and Southern Ethiopia regions in 2023.
- 13 SDG 16.
- 14 SDG 3, 5 and 10.
- 15 According to WHO, awareness campaigns in Ethiopia covered 65% of the population in 2022, 75% in 2023, and 85% in 2024.
- 16 ENAPAL stands as the Ethiopian National Association of Persons Affected by Leprosy.
- 17 SDGs 1-17.
- 18 The Ministry of Planning and Development (MoPD) prepares a consolidated quarterly and annual progress reports on the implementation of the national development plan alongside the SDGs. Ethiopia presented its VNR on SDGs in 2017 and 2022 to showcase how the country localized SDGs into the national development plan.
- 19 SDG 13.
- 20 Kigali Amendment to the Montreal Protocol on Substances that Deplete the Ozone Layer.
- 21 SDG 16.
- 22 SDG 16.
- 23 For instance, more than 600,000 IDPs from Gedeo Zone and 455,949 IDPs from Benishangul Gumuz Region have returned to their homes. Moreover, more than 2.3 million IDPs were returned to their homes in Oromia, Amhara, former SNNP (Southern Nations, Nationalities, and Peoples), Somali, Harari, Tigray regions, and Dire Dawa City. Likewise, 5,222 insurgents in the Benishangul Gumuz Region alone have laid down their arms, integrated with the community and started leading their normal lives.
- 24 SDG 16.
- 25 Such as EHRC and the Institution of the Ombudsman.
- 26 SDG 16.
- 27 SDG 16.
- 28 SDG 10 and 16.
- 29 SDG 16.
- 30 SDG 16.
- 31 Ethiopian Electoral, Political Parties Registration and Election's Code of Conduct Proclamation No. 1162/2019.
- 32 SDG 5, 10 and 16.
- 33 United Nations Convention against Transnational Organized Crime.
- 34 SDG 8.
- 35 SDG 10 and 16.
- 36 SDGs 1, 3 and 4.
- 37 As indicated in the last assessment, poverty rate decreased from 23.5% in 2015/16 to 19% in 2019/20. Currently, although an assessment is undergoing, it is not finalized yet.
- 38 SDG 2.
- 39 SDG 16.
- 40 SDG 6.
- 41 SDG 3.
- 42 SDG 4, 5 and 10.
- 43 SDG 4, 5, 8, 10 and 16.
- 44 APLC/CONF/2019/WP.4.
- 45 SDG 5, 10 and 16.
- 46 SDG 5, 10 and 16.
- 47 SDG 10, 16 and 17.
- 48 The pledges are: considering the interests of IDPs in climate change initiatives, human settlement, inclusion of refugees into national systems, private sector engagement, access to land and digital connectivity and access to document.
- 49 The Ethiopian Digital Identification Proclamation No. 1284/2023 includes all residents, including refugees and migrants' children to register births.
- 50 The Proclamation further grants refugees and asylum-seekers, including children, the same rights as nationals regarding access to justice, including legal counselling and assistance. This allows victims to bring cases of enforced disappearance and violence, including sexual violence to justice organs and obtain remedy.